خارج اصول

جلسه70 \* سه شنبه 1/ 11/ 98

موضوع: مسأله ی ضد

کلام در فرمایش آخوند بود؛ ایشان در کفایه می فرماید:

المانع الذي يكون موقوفا على عدم الوجود هو ما كان ينافي و يزاحم المقتضي في تأثيره لا ما يعاند الشي‏ء و يزاحمه في وجوده [و من اضافه کردم: «بلاتصرّف فی العلیة»]

مانعی که عبارت باشد از صلاة، و وجود ازاله متوقّف بر عدم این صلاة باشد، مانعی است که مزاحم با ضدّ است در تأثیر مقتضی آن؛ بعبارة أخری مانعی که باید معدوم شود تا ضدّش بیاید، مانعی است که مزاحم مقتضی ضدّ است نه مزاحم وجود آن. وقتی می توانیم عدم یک ضدّ را مقدّمه ی ضدّ دیگر قرار بدهیم که آن عدم ضدّ، رفع مقتضی کند زیرا مقدّمه، علّت است پس معدوم کردن ضدّ، تصرّف در علّیّت است.

نتیجه ی فرمایش آخوند این شد که مانعیّت در باب متضادّین بمعنای دفع است نه رفع؛ و نسبت بین متضادّین تدافع است نه ترافع؛ یعنی هر کدام از ضدّین رافع مقتضی ضدّ دیگر نیست و الّا می توانستیم عدم یک ضدّ را مقدّمه ی وجود ضدّ دیگر قرار بدهیم زیرا طبق این فرض عدم یک ضدّ، جزء العلّة و مقتضی ساز و مقدّمه ی ضدّ دیگر است؛ لکن چون عدم ضدّ در باب تضادّ بمعنای دفع ضدّ است و ثمره اش دفع عامل بازدارنده از وجود ضدّ در خارج می باشد، نمی تواند مقدّمه ی وجود ضدّ باشد زیرا آنچه در باب دفع تصوّر می شود رفع مانع وجودی است و با فرض مانعیّت در مرحله ی وجود متضادّین، عدم یک ضدّ و وجود دیگری، وحدت رتبه دارند نه اینکه عدم یکی بر وجود دیگری مقدّم باشد؛ لکن چون تمام توجّه انسان در باب متضادّین وجود خارجی آنهاست، هیچ تقدّم رتبی بین عدم و وجود آنها تصوّر نمی شود.

شاهد بر این مدّعا فرمایش محقّق رشتی در بدائع می باشد:[[1]](#footnote-1)

فإنّ وجود شي‏ء منهما لا يمنع عن تأثير مقتضى الآخر ... و هذا يدلّ على أن صرف التضاد لا يوجب التمانع إذ المانع من شأنه منع تأثير المقتضى و مع عدم المنع كيف يكون مانعا ...

و شاهد بر عدم مقدّمیّت بین ضدّین این است که گاهی عدم یک ضدّ و وجود ضدّ دیگر هر دو معلول یک علّت اند؛ مانند عدم برودت و حرارت که هر دو مثلاً معلول یخ می باشند پس در یک رتبه اند ... فالضدّية شي‏ء و المانعية شي‏ء آخر فلا وجه لمقدمیة عدم أحد الضدین لوجوب الآخر.

(پایان)

1. . بقي الكلام في التفصيل بين الرفع و الدّفع‏ الّذي نقلناه عن المحقق الخوانساري بعد أن أورد كلام السبزواري رحمه الله و أورد عليه بما لا يهمنا ذكره ما لفظه و هاهنا كلام آخر و هو أنه يجوز أن يقال إن المانع إذا كان موجودا فعدمه ممّا يتوقف عليه وجود الشي‏ء و أمّا إذا كان معدوما فلا نظير ما قال المحقق الدّواني إن عند إمكان اتصاف شي‏ء بالمانعية فلا يكون حينئذ عدم المانع موقوفا عليه و على هذا لا يلزم على المجيب دوران حمل كلامه على ظاهره أيضا و بالجملة الحكم بتمانع الأضداد ممّا لا مجال لإنكاره و في كلام الشيخ الرئيس أيضا التصريح بتمانعها كيف و أيّ شي‏ء أولى بالمانعية من الضدّ فلا وجه للإيراد على المجيب بأنّه جعل الضدّ مانعا نعم لو قيل إن عدم المانع مطلقا ليس موقوفا عليه بل هو من مقارنات العلّة التامة كما ذهب إليه بعض لم يكن بعيدا لكن هذا بحث لا اختصاص له بالمجيب و بمقامنا هذا و لا يخفى أنّه على هذا الجواب عن الشبهة في غاية الظهور انتهى (قلت) و هذا التفصيل خير الأقوال الّتي عثرتها في مقدمة ترك الضدّ متى ركن إليه شيخنا العلاّمة قدّس سره و الدّليل على الجزء الثبوتي منه و هو كون رفع الضدّ الموجود موقوفا عليه لوجود الضدّ المعدوم هو دليل المشهور من كون الضدّ مانعا و عدم المانع مقدّمة فيأتي فيه ما عرفت في ذلك ردّا و قبولا و نزيد هنا (فنقول) إنّ مجرد الضدية لا يقتضي بالتمانع كيف و قد نرى بالوجدان بل نشاهد بالعيان أن بعض الأضداد ليس مؤثرا و علّة لفناء الآخر حتى يكون مانعا عنه و ذلك مثل السّواد و البياض فإنّهما ضدّان بالضرورة مع أن أحدهما ليس مانعا عن الآخر إذا كان موجودا قبله بل متى وجد المقتضي للسّواد أثر أثره حال اشتغال المحلّ بالبياض كحال فراغه عنه و كذا الحال لسائر الأضداد القارة فإنّ وجود شي‏ء منهما لا يمنع عن تأثير مقتضى الآخر بل يرتفع بمجرّد مقتضيه فيكون ارتفاعه و وجود ضدّه مستندين إلى نفس المقتضى و هذا يدلّ على أن صرف التضاد لا يوجب التمانع إذ المانع من شأنه منع تأثير المقتضى و مع عدم المنع كيف يكون مانعا و أيضا يجوز أن يكون عدم أحد الضدّين و الضدّ الآخر معلولي علّة واحدة كالحرارة و البرودة و الموت و الحياة و النور و الظّلمة و الحركة و السّكون فإنّ علّة وجود الحرارة مثلا هو علّة عدم البرودة و هكذا فالضدّية شي‏ء و المانعية شي‏ء آخر لا ملازمة بينهما فالحكم بالمانعية بمجرّد الضدّية لا سبيل إليه و لا دليل عليه سوى أنّهما لا يجتمعان و قد سبق غير مرّة أن عدم الاجتماع أعمّ من التمانع و أمّا الجزء السّلبي و هو منع مقدّمية العدم المقارن الّذي عبّرنا عنه بالدّفع فليس دليله مذكورا في كلامه و لا في كلام غيره بل هو من متفرداته الّتي لم نجده لغيره سابقا و لا لاحقا و يمكن أن يكون مستنده أمرين (أحدهما) أن مقدّمة الشي‏ء ما كان مقدّما عليه زمانا كما يشعر به عنوان المقدّمية فما كان مقارنا مع الشي‏ء فليس هو مقدّمة له و إن كان مفتقرا إليه بالذات و لذا لا يعدون الجزء من المقدّمات مع أنّ الافتقار إليه أشدّ و آكد (و ثانيهما) أنّ عدم الضدّ صار مقدّمة للآخر من حيث كون عدم المانع مقدّمة و غير الموجود ليس بمانع فلا يكون عدمه مقدّمة للضدّ الآخر و ضعف الوجهين مما لا يخفى. (بدائع الأفكار، ص: 377) [↑](#footnote-ref-1)